المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" المنتجات الصيدلانية"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

نسرين الرواشدة

تموز 2011

قائمة المحتويات:

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (المنتجات الصيدلانية) 2

مقدمة 4

أهم مؤشرات قطاع المنتجات الصيدلانية 6

قائمة الجداول:

جدول (1) تعريفات 3

جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع المنتجات الصيدلانية الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية 8

جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات الصيدلانية 9

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المنتجات الصيدلانية من الاستهلاك الوسيط الكلي 11

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المنتجات الصيدلانية من الاستهلاك الوسيط الكلي 12

قائمة الأشكال البيانية:

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المنتجات الصيدلانية 10

الشكل (2) مدخلات قطاع المنتجات الصيدلانية حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد) 13

ملخص تنفيذي: للقطاع الفرعي (المنتجات الصيدلانية)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعا فرعيا من ضمنها 46 قطاع فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورةٍ شاملةٍ لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع المنتجات الصيدلانية استنادا إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات الصيدلانية في الناتج المحلي الإجمالي 1.09%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات الصيدلانية في الإنتاج الكلي 1.14%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المنتجات الصيدلانية 5.49% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات الصيدلانية في الصادرات الوطنية 3.31%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات الصيدلانية في تعويضات العاملين 1.54%.
- كان قطاع الخدمات الصحية أكثر استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات الصيدلانية.
- كان قطاع المنتجات الكيماوية الأخرى (المحلية والمستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع المنتجات الصيدلانية نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتَج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	يتكون الطلب النهائي من: ▪ الاستهلاك الأسري. ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر. ▪ الاستهلاك الحكومي. ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ▪ التغير في المخزون. ▪ الصادرات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهرتي الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الاردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعا فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع المنتجات الصيدلانية استنادا إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في صنع المستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية والمنتجات النباتية.

أهم مؤشرات قطاع المنتجات الصيدلانية:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع المنتجات الصيدلانية في الناتج المحلي الإجمالي 1.09% محتلاً بذلك المرتبة 22 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع المنتجات الصيدلانية المرتبة 23 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.14%، والمرتبة 6 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 3.36%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاعات الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتِج بإضافتها إلى المنتَج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المنتجات الصيدلانية 5.49% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية محتلا المرتبة الرابعة.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% لقطاعات الصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

واحتل قطاع المنتجات الصيدلانية المرتبة 8 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 3.31%، واحتل المرتبة 3 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها قطاعاً فرعياً بنسبة 6.44%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% لقطاعات الصناعات التحويلية و83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع المنتجات الصيدلانية المرتبة 16 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.54%، واحتل المرتبة 1 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 9.52%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع المنتجات الصيدلانية الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها
الناتج المحلي الإجمالي	22
الإنتاج الكلي	23
الصادرات الوطنية	8
تعويضات العاملين	16

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداما لإنتاج قطاع المنتجات الصيدلانية:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الخدمات الصحية	35.11
2	المنتجات الصيدلانية	1.94
3	البيض والدواجن	1.80
4	المنتجات الكيماوية الأخرى	1.43
5	التجارة	0.67
6	صناعة الاعلاف	0.36
7	الثروة الحيوانية	0.35
8	المنتجات البلاستيكية	0.19
9	زيت الزيتون والزيوت الأخرى	0.19
10	منتجات غذائية أخرى	0.15
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		42.96
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		57.04
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات الصيدلانية. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع المنتجات الصيدلانية حيث احتل قطاع الخدمات الصحية المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع المنتجات الصيدلانية بنسبة 35.11%، وجاء قطاع المنتجات الصيدلانية في المرتبة الثانية بنسبة 1.94%، وقطاع البيض والدواجن في المرتبة الثالثة بنسبة 1.80%، أما قطاع منتجات غذائية أخرى جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.15%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع المنتجات الصيدلانية ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 42.96%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 57.04 %.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المنتجات الصيدلانية

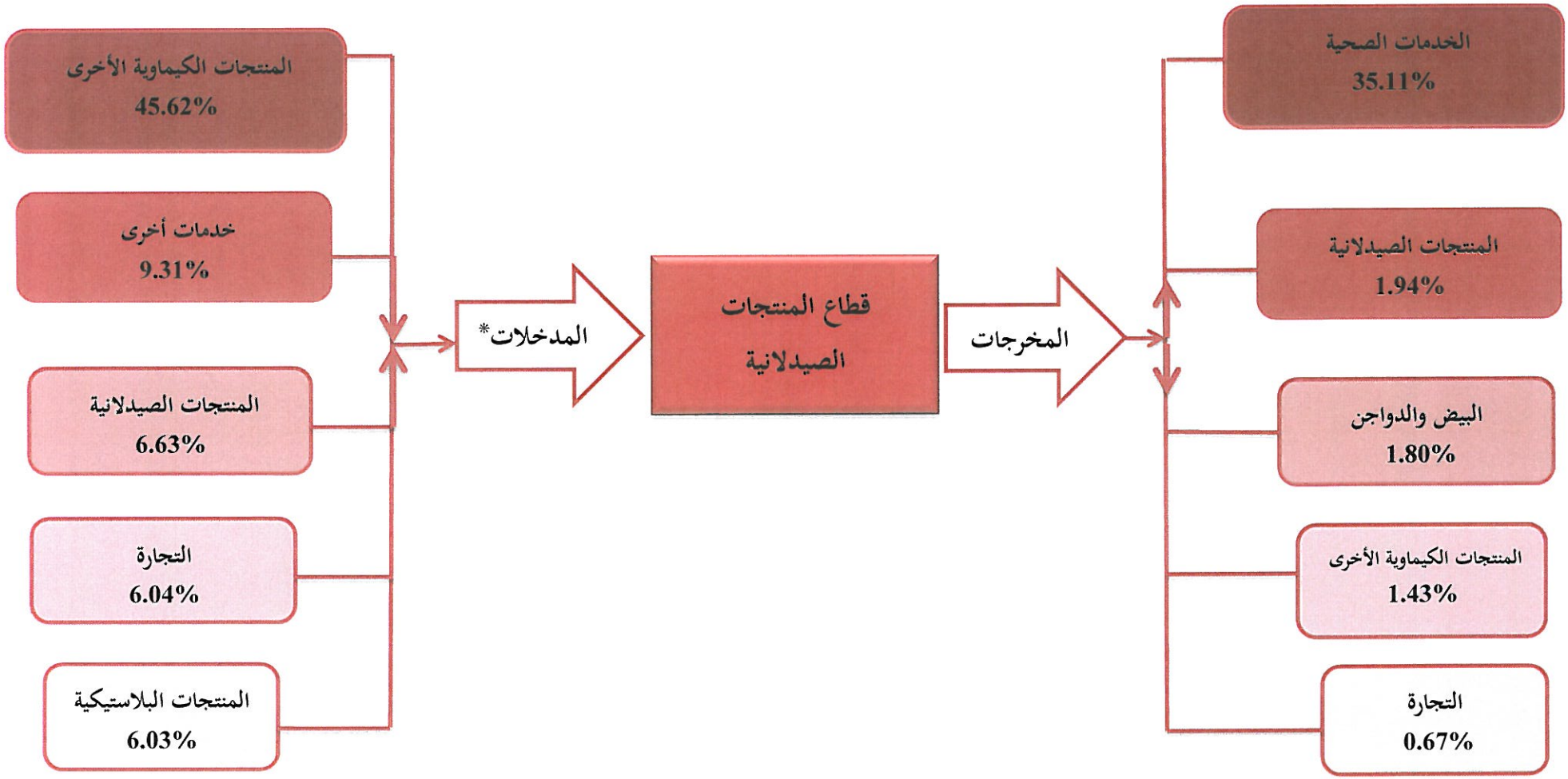

*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المنتجات الصيدلانية من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات الكيماوية الأخرى	13.02
2	خدمات أخرى	9.31
3	التجارة	6.04
4	خدمات الأعمال	5.03
5	النقل البري	3.67
6	المنتجات الصيدلانية	3.67
7	المنتجات البلاستيكية	3.39
8	خدمات النقل الأخرى	2.28
9	قطاع البنوك	1.47
10	صناعة الورق ومنتجاته	1.30
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		57.23
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		42.77
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع المنتجات الصيدلانية. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع المنتجات الكيماوية الأخرى المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع المنتجات الصيدلانية مخرجاتها بنسبة 13.02%، في حين جاء قطاع خدمات أخرى في المرتبة الثانية بنسبة 9.31%، وقطاع التجارة في المرتبة الثالثة بنسبة 6.04%. وفي المقابل، جاء قطاع صناعة الورق ومنتجاته في المرتبة العاشرة بنسبة 1.30%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المنتجات الصيدلانية من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات الكيماوية الأخرى	32.60
2	المنتجات الصيدلانية	2.96
3	المنتجات البلاستيكية	2.64
4	صناعة الورق ومنتجاته	1.66
5	الآلات الهندسية	0.99
6	منتجات الفخار والزجاج	0.89
7	منتجات المعادن المشكلة	0.49
8	المنتجات النفطية المكررة	0.15
9	منتجات غذائية أخرى	0.13
10	الكهرباء	0.09
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		42.77
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		57.23
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع المنتجات الصيدلانية. وقد احتلت منتجات قطاع المنتجات الكيماوية الأخرى المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع المنتجات الصيدلانية بنسبة 32.60%، وجاء قطاع المنتجات الصيدلانية في المرتبة الثانية بنسبة 2.96%، و قطاع المنتجات البلاستيكية في المرتبة الثالثة بنسبة 2.64%. وفي المقابل، جاء قطاع الكهرباء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.09%.

الشكل (2) مدخلات قطاع المنتجات الصيدلانية حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)